**الجمهورية التونسية**

**وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية**

**--\*--**

**وحدة الإدارة الإلكترونية**

**محضر جلسة**

**الموضــوع:** اجتماع اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة.

**التاريــــــخ:** الثلاثاء 15 جانفي 2019 على الساعة الثانية بعد الظهر.

**المكـــــــان:** قاعة الاجتماعات بالطابق الثالث من المبنى الفرعي لرئاسة الحكومة شارع الارض بالمركز العمراني الشمالي.

**الحاضرون**:

* + السيد خالد السلامي: مدير عام وحدة الادارة الالكترونية ونقطة اتصال لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة، وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ السيدة عدنان لسود: هيئة النفاذ إلى المعلومة،
	+ السيّدة ريم القرناوي: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ السيدة هيفاء محجوب: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ السيدة سوسن معلى: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ السيد أنيس منصور: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،
	+ السيد مراد المايل: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ،
	+ السيد طارق الجديدي: وزارة الدفاع،
	+ السيد منير الرياحي : المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد،
	+ السيد رضا عرجون: وزارة النقل،
	+ السيدة فاتن الوسلاتي: وزارة الشؤون الثقافية،
	+ السيد حمزة النصيبي: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،،
	+ السيدة ليلى القسنطيني: وزارة المالية،
	+ السيدة فريال بوزيد: طالبة في الدكتوراه

**عن المجتمع المدني**

* + السيدة عبد الحميد الجرموني: جمعية " Open Data Forum "
	+ السيدة سهام بوعزة: جمعية " ATDD "
	+ السيد كريم بلحاج عيسى: منظمة المادة 19
	+ السيد ة عائشة القرافي: الجمعية التونسية للحوكمة المحلية" ATGL " ،
	+ السيد ة أسماء الشريفي: شبكة TACID،
	+ السيدة حنان كسكاس: معهد حوكمة الموارد الطبيعية،
	+ السيدة سامية الزياني: جمعية "Dynamique autour de l’eau"،
	+ السيد: الياس الزين :جمعية " المعهد التونسي للديمقراطية والتنمية "،
	+ السيدة هالة الحصايري: جمعية " REACT "

افتتح السيد خالد السلامي الجلسة مرحبا بالحاضرين وأشار أن جدول أعمال الجلسة يتعلق بعرض نسق التقدم في إنجاز التعهدات المدرجة بخطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة 2018-2020 ودراسة الوسائل والإمكانيات الضرورية لتسهيل تنفيذها.

بعد ذلك، أحيلت الكلمة إلى السيد منير الرياحي الذي أشار إلى ما يلي في ما يخص مراحل انجاز التعهد الثالث المتعلق بتعزيز النفاذ إلى المعلومة الجغرافية:

|  |  |
| --- | --- |
| **مراحل الإنجاز** | **الأعمال المنجزة أو في طور الانجاز** |
| * تطوير بوابة للنفاذ إلى المعلومة الجغرافية
 | * سيتم الإعلان عن طلب العروض أواخر شهر جانفي 2019
 |
| * إنتاج جزء أول من البيانات الطبوغرافية والصور المسطحة وإدماجها بقواعد البيانات (دقة واحد متر)
 | * تمّ الإعلان عن طلب العروض وإسناد الصفقة وستبدأ عملية التنفيذ في 20 جانفي 2019
 |
| * إنتاج جزء أول من البيانات الطبوغرافية والصور المسطحة وادماجها بقواعد البيانات (دقة 20 صنتمتر داخل مناطق العمران)،
 | * سيتم الإعلان عن طلب العروض أواخر شهر جانفي 2019
 |
| * إنتاج ووضع جزء أول من قاعدة بيانات العناوين.
 | * تمّ إعداد كراس الشروط وسيتم الإعلان عن طلب العروض في مارس أو أفريل 2019
 |

وإجابة على أحد التساؤلات حول توفير البيانات بصفة مجانية أو بمقابل في إطار هذا المشروع أشار السيد منير الرياحي أن المعلومة سيتم توفيرها بمقابل لأن عملية انتاج و"صيانة" هذه البيانات هي عملية مكلفة وتستوجب استثمارات ضخمة . في نفس السياق ذكّرت السيدة القرناوي بالمقتضيات التي جاء بها مشروع أمر البيانات المفتوحة الذي يتم إعداده في إطارالتعهد الرابع من خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة. إضافة إلى ذلك، فقد قدّم السيد الرياحي بسطة عن تاريخ بداية المشروع ومختلف الأطراف المتدخلة به وآليات تمويله ومختلف اللجان المتدخلة به، حيث ثمّن السيد منير الرياحي مقترح السيدة أسماء الشريفي المتعلق بإحداث لجنة استراتيجية تعنى بمتابعة المشروع عند دخوله مرحلة الاستغلال.

بالنسبة للتعهد الأول من خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة وتحديدا في ما يتعلق بإحداث فريق عمل تنسيقي بين هيئة النفاذ إلى المعلومة والمجتمع المدني، بيّن السيد عدنان لسود والسيدة هيفاء محجوب أن الأعمال المنجزة أوفي طور الانجاز تتعلق بما يلي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **التعهد الاول** | **مراحل الإنجاز** | **الأعمال المنجزة أو في طور الانجاز** |
| **وضع أدلة توجيهية حول النفاذ إلى المعلومة** | * **في خصوص الدليل الموجه للهياكل العمومية:**
 | **سيتم تقديم النسخة الأولى من هذا الدليل موفى شهر جانفي 2019** |
| **إحداث فريق عمل تنسيقي بين هيئة النفاذ إلى المعلومة والمجتمع المدني** |  | **تمّ إعداد مخطط عمل في هذا الشأن وبالتالي سيتم لاحقا تحديد مراحل و روزنامة الإنجاز** |
| **تنمية القدرات في مجال النفاذ إلى المعلومة من خلال وضع برامج تكوينية في الغرض** | * **إعداد وحدات تكوينية موحدة لفائدة جميع المكلفين بالنفاذ،**
* **المصادقة على الوحدات التكوينية من قبل جميع الأطراف المتدخلة في المجال،**
* **تنظيم دورات تكوينية لفائدة المكلّفين بالنفاذ إلى المعلومة على مستوى عدد من الهياكل العمومية المركزية والجهوية والمحلية (حوالي 200 عون**
 | **تمت برمجة خمسة دورات تكوينية بداية من شهر سبتمبر 2018 لتتواصل إلى غاية موفى مارس 2019. و بعد تنظيم دورتين تكوينيتين، فإن تنظيم الدورة التكوينية الثالثة سيتمّ خلال الفترة المتراوحة بين 23 و25 جانفي 2019 وذلك لفائدة مجموعة من المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة ونوابهم على مستوى عدد من الوزارات والمنشآت العمومية**. |
| **إعداد وصياغة التقرير التقييمي الخاص بتونس فيما يتعلّق بتنفيذ الهدف 16.10.2 من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بتكريس حق النفاذ إلى المعلومة بتونس** |  | **تمّ إعداد مخطط عمل في هذا الشأن وبالتالي سيتم لاحقا تحديد مراحل و روزنامة الإنجاز وذلك بالتعاون مع القائمين على مكتب اليونيسكو بتونس** |

كما أشار السيد خالد السلامي في هذا الإطار إلى ضرورة التنصيص على مختلف الأعمال والأنشطة المنجزة في إطار تنفيذ تعهدات خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة وعلى ضرورة الاعتماد على مراحل وروزنامة الانجاز في تنفيذ مختلف التعهدات لأن ذلك مطلوب من مكتب شراكة الحكومة المفتوحة الدولي من ناحية ويسهّل عملية المتابعة في تنفيذ التعهدات من ناحية أخرى.

في ما يتعلق بالتعهد الثاني الخاص باستكمال الإطار القانوني والتنظيمي لدعم فتح البيانات العمومية، بينت في شأنه السيدة ريم القرناوي النقاط التالية:

|  |  |
| --- | --- |
| **التعهد الثاني** | **الأعمال المنجزة أو في طور الانجاز** |
| **وضع نص ترتيبي ينظّم فتح البيانات العمومية “open data” في تونس** | * إعداد الصيغة الاولية لمشروع النص الترتيبي وفقا لمسار تشاركي موفى شهر ديسمبر 2018
 |
| * تنظيم استشارة عمومية حول الصيغة الاولية لمشروع النص الترتيبي موفى شهر جانفي 2019. في هذا الإطار سيجتمع فريق العمل المشرف على صياغة النص الترتيبي لإثراء الصيغة الأولى لمشروع النص الترتيبي قبل عرضه على الاستشارة
 |
| * عرض مشروع النص الترتيبي على مجلس وزاري للمصادقة بعد عرضه للاستشارة على كل الهياكل المعنية وخاصة هيئة النفاذ إلى المعلومة
 |
| **مواصلة تنفيذ مشروع جرد البيانات العمومية مع فتح قائمة أولية من البيانات العمومية** | * ضبط القطاعات المعنية بالمرحلة الثانية من مشروع جرد البيانات العمومية، وذلك على إثر الدورة التكوينية التي تم تنظيمها أواخر شهر ديسمبر 2018 حول البيانات المفتوحة بحضور مجموعة عن ممثلي الوزارات وبتنظيم من الجمعية التونسية للحوكمة المحلية والانطلاق في عملية الجرد خلال شهر فيفري 2019.
* الانطلاق في وضع محتوى الدورات التكوينية ( (Modules de formation
* حول البيانات العمومية وضبط قائمة الإطارات التي سيتم تمكينها من الاستفادة من هذه الدورات التكوينية وسيتم إعطاء الأولوية للهياكل المنخرطة في مشروع جرد البيانات.
 |

التعهد الرابع الخاص بتوحيد المعرفات والتسميات الخاصة بمحطات النقل البري ونشر البيانات العمومية المتعلقة بها في شكل مفتوح، أشار في شأنه السيد رضا عرجون أن المرحلة الأولى من تنفيذ هذا التعهد انطلقت من خلال جرد محطات النقل البري ببعض الخطوط، علما أن قابلية إنجاز (faisabilité) هذا المشروع بكافة جوانبه تندرج ضمن نتائج الدراسة المتعلقة برقمنة قطاع النقل (Etude "Smart mobility- Tunisie") والتي سيقع المصادقة عليها أواخر شهر فيفري 2019.

 بالنسبة للتعهد الخامس المتعلق بحوكمة التصرف في الموارد المائية، بيّن السيد أنيس منصور أنه سيكون ممثل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لمتابعة تنفيذ هذا التعهد. كما أشارت السيدة سامية الزياني أن المجتمع المدني بصدد القيام بعدة مبادرات تهدف لحوكمة التصرف في الموارد المائية سواء على المستوى الوطني أو المحلي وأنه قد تم التنسيق مع وزارة الفلاحة ومع مختلف الأطراف المتدخلة بهدف دفع نسق تنفيذ مختلف التعهدات.

في ما يتعلق بالتعهد السادس الخاص بتكريس الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، أشارت السيدة سهام بوعزة إلى ضرورة الإسراع لاستكمال بقية الاجراءات بهدف الاعداد لانضمام تونس لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من ذلك استكمال اختيار ممثلي الشركات وكذلك ممثلي الحكومة بمجلس أصحاب المصلحة خاصة وأنه قد تم انتخاب ممثلي المجتمع المدني بهذا المجلس وهي خطوة إيجابية في تنفيذ هذا التعهد ويجب تثمينها.

على إثر ذلك تم فتح الحوار حول التعهد التاسع الخاص بتكريس المقاربة التشاركية في إعداد ميزانية الدولة، حيث تم اقتراح مواصلة عمل اللجنة المشتركة للشفافية المالية بوزارة المالية بنفس الأعضاء ونفس التركيبة السابقة. وبالنسبة لقوانين غلق الميزانية، أفادت السيدة ليلى القسنطيني أن تقرير غلق الميزانية لسنة 2017 بصدد الاعداد وهو الآن في مرحلة الرقابة لدى دائرة المحاسبات وأن القانون الأساسي للميزانية الذي هو بصدد المناقشة بمجلس نواب الشعب سوف يحل الاشكال نهائيا اذ ينص على ضرورة احالة مشروع قانون المالية للسنة القادمة مصحوبا بمشروع قانون غلق الميزانية للسنة الفارطة .

السيد الياس الزين بيّن أن التعهد العاشر الخاص بتفعيل مشاركة الشباب في الشأن العام، يشهد تقدما في نسق تنفيذه، حيث تم عقد عدة لقاءات تشاورية مع الشباب في عديد المناطق وذلك بمشاركة الإطارات البلدية و جمعيات من المجتمع المدني الناشطة بالجهات المعنية. في هذا الإطار، شارك قرابة 2500 شاب في انتخاب أعضاء 5 مجالس محلية نموذجية للشباب بالمناطق التالية: ابن خلدون، تستور، بن قردان، القصرين والكاف وقد تمّ تنصيب هذه المجالس المحلية بحضور المجالس البلدية المعنية. وسيتمّ بداية من شهر فيفري 2019، تكوين هؤلاء الشباب. وبالنسبة لإحداث المنصة الالكترونية ، أشار السيد الياس الزين أنه قد تمّ إعداد كراس الشروط وسيتم لاحقا إعادة الإعلان عن طلب العروض.

السيدة أسماء الشريفي، أشارت إلى أربعة نقاط أساسية سيتم تنفيذها في إطار برنامج دعم شراكة الحكومة المفتوحة الذي تعمل على تجسيمه مع الجمعية التونسية للحوكمة المحلية. وتتمثل هذه النقاط في:

1. تم ابرام اتفاقية شراكة مع القطاع الجامعي لوضع برنامج تكويني في مجال الحكومة المفتوحة و تم الشروع في تنفيد البرنامج التكويني
2. تجهيز قاعة الاجتماعات للجنة القيادة بالوسائل التكنولوجية للقيام بملتقيات مرئية visioconférence للتمكن من متابعة اجتماعات لجنة القيادة عن بعد.
3. وضع منهجية أو مقياس لتقييم نسق تنفيذ التعهدات الواردة بخطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة OGP Meter
4. التنسيق مع وزارة الشؤون المحلية والبيئة وبالتعاون مع وحدة الإدارة الإلكترونية للانطلاق في تنفيذ التعهد 11 من خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة. كما اقترحت ضرورة وضع لجان مشتركة على مستوى كل هيكل مسؤول على تنفيذ تعهد من تعهدات خطة العمل لتسهيل وتفعيل تنفيذها.

وبذلك اختتمت الجلسة.